

علم أصول الفقه

تعريفه

موضوعه

فائدته

أركان مسائله ومباحثه

نشأته

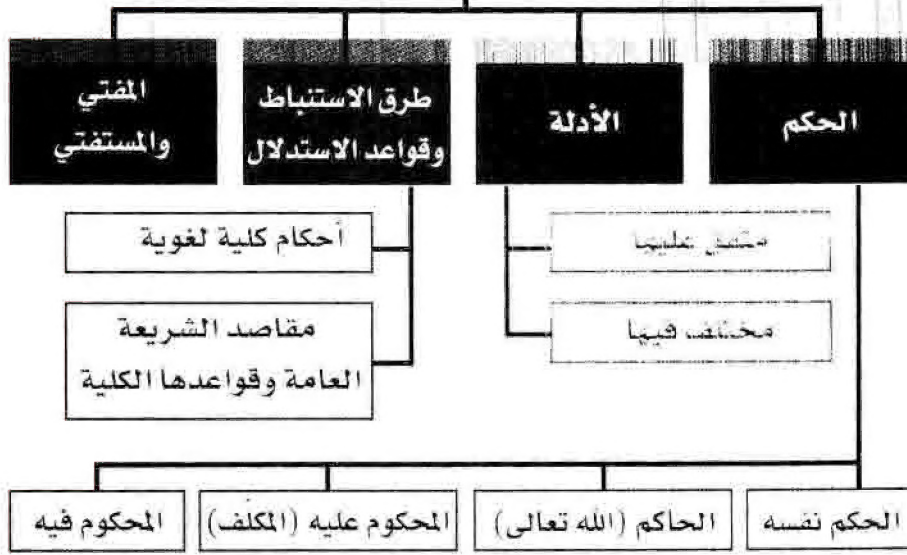
سبب تأليفه

استمداده

مناهج التأليف فيه

شجرة (١): علم أصول الفقه.

أركان مسائل أصول الفقه ومباحثه



تبدأ النواة الأولى لأصول الفقه في زمن النبي ﷺ، حيث كان المصدر الوحيد لمعرفة حكم الله: إما بقرآن ينزل عليه، أو بسنة يستنها، والصحابة من حوله يتلقون عنه ما يصدر منه، وهم أهل الفصاحة والبيان، والفطرة السليمة المستقيمة، فيفهمون من ظاهر كلامه وفجواه مقصوده ومراده، فقد كان هذا العلم موجوداً في أذهانهم؛ بعضه مفطور فيهم بسبب سليقتهم العربية، التي يعرفون بها دلالة كلام العرب، وأضرب البيان فيه، ويعرفون اللغة التي نزل بها القرآن، وأسلوبه الذي نزل به، وبعضه استفادوه من النبي ﷺ بمصاحبته، وسماع كلامه، ومن مشاهدة التنزيل؛ كمعرفة دلالة الآية من سبب نزولها، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وحمل كل واحد منهما على الآخر وتفسيره به، بسبب معرفتهم أحوال النبي ﷺ، وكيفية نزول الأحكام عليه، وما نزل رخصة أو عزيمة.

ثم جاء من بعد الصحابة التابعون، فأخذوا عن الصحابة ألفاظ القرآن والسنّة ومعانيهما، وكيفية استنباط الأحكام منهما.

لم يكن أصول الفقه في هذه الفترة إلا أقوالاً متفرقة، وسليقة تلقن للطلاب مع العلم، وإنما يظهر التفاوت بينهم في الاستنباط بحسب ملكة كل واحد منهم، وذكاؤه، وسعة اطلاعه.

شرح الورقات

مقدمة
المؤلف

تعريفات

أبواب
أصول
الفقه

الأصل

الفرع

الفقه

الأحكام الشرعية

العلم

الجهل

النظر

الاستدلال

الدليل

الظن

الشك

أصول الفقه

شجرة (٢): شرح الورقات، تعريفات.

ملاحظة: لمعرفة تفاصيل شجرة شرح الورقات يمكنك مراجعة القرص المدمج والملصق المرفقين بالكتاب.

وأما في اصطلاح العلماء: فهو ما ذكره المؤلف، وهو أحد التعريفات، وقد ذكر عدد من التعريفات، وعليها كثير من الانتقادات، ليس بنا حاجة لذكرها، وإنما نقتصر على شرح ما ذكره المؤلف.

قوله **معرفة**: المعرفة هي: عِلْمٌ بعين الشيء مفصلاً عما سواه^(١)، وتفترق عن العلم من أوجه منها، ١- أن العلم يشمل المفصل والمجمل، والمعرفة تختص بالمفصل. ٢- أن المعرفة تشمل العلم والظن، والعلم مختص بالعلم، وضعفه بعضهم. ٣- أن المعرفة تكون مسبوقة بجهل، بخلاف العلم، ولهذا لا يُسمى الله عارفاً^(٢). وخالف بعضهم في ذلك؛ فجعل العلم والمعرفة مترادفين، وجوز أن يطلق على الله اسم المعرفة؛ أخذاً من قوله ﷺ: «تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة» رواه أحمد، والحاكم في المستدرک.

والصحيح ثبوت الفرق بينهما، وإن كان قد يطلق أحدهما على الآخر في بعض المواضع. كما أن الله ليس من أسمائه العارف، ومن أسمائه العليم. وأما الحديث فإنه ورد بصيغة الفعل، ولا يشتق من الفعل اسم، كما أن الله يضحك، ولا يشتق له من هذا الفعل اسم^(٣). ثم إن معنى قوله: «يعرفك»: أي يجيب دعائك، وينجيك من الشدائد؛ فلا يترك وقت الشدة، بل يكون معك بعلمه، وحفظه، وإجابة دعائك، وليس معناها المعرفة المسبوقة بالجهل، كما أن معرفة العبد ربه، معناها ميل قلبه إليه، والاطمئنان بذكره، والقيام بحق العبودية من الطاعة والامتثال، والمحبة والرضا^(٤).

الفروق بين العلم والمعرفة

تختص بالمفصل

يشمل المفصل والمجمل

تشمل العلم والظن

مختص بالعلم

يسبقها جهل

لا يسبقه جهل

١- لفرق بين العلم والمعرفة يراجع: مدارج السالكين.

٢- أنظر: السابق: التعريفات (١٩٧).

٣- (٣٢٥/٢)، مصادر المعرفة للزبيدي (٢٥-٤٩).

٤- أنظر: معجم المناهي اللفظية (٥٢٢)...

٥- أنظر: جامع العلوم والحكم (٣٥٤-٣٥٥).

٦- أنظر: معجم المناهي اللفظية (٥٢٢)...

المكروه عكس المندوب وضده، ومن أسمائه: خلاف الأولى .

يُفَرَّقُ بعضهم بين المكروه، وخلاف الأولى، وكل ذلك اصطلاح، فحقُّ على طالب العلم أن يضبط اصطلاحات العلماء ويعرفها، حتى يحمل كلامهم على محمله الصحيح.

كما يطلق المكروه ويراد به الحرام كما سبق.

ومن أمثلته: الأخذ بالشمال، والإعطاء بها، ولبس النعل بالشمال، وترك الوضوء للجنب عند الأكل، والصلاة وهو حاقن، أو بحضرة عشاء، ونحو ذلك، وبعض هذه محل خلاف، لكن المقصود التمثيل.

ثم هو مراتب: منها ما يقرب من الحرمة، ومنها ما دون ذلك، فتُعطى كل مرتبة حقها.

فكر في الأساليب التي يمكن أن تميز بها بين الحرام والمكروه.

وفيما يلي رسم توضيحي (٣) يبين معادلات الثواب والعقاب للأحكام التكليفية:

معادلات الثواب والعقاب للأحكام التكليفية			
المندوب: فعله = ثواب تركه / عقاب	يقابله	المحظور: فعله = عقاب تركه = ثواب	
المباح: فعله / ثواب أو عقاب تركه / ثواب أو عقاب			
المندوب: فعله = ثواب تركه / عقاب	يقابله	المكروه: فعله / عقاب تركه = ثواب	

معادلات الثواب والعقاب للأحكام التكليفية (٣)

وهو أثر لترك الأمر، أو فعل المنهي عنه.

ومن أسماء الباطل: الفاسد فلا فرق بينهما عند جمهور الأصوليين.

ومن العلماء من يفرق بين الفاسد والباطل، وهذا جارٍ في كتب الفقهاء كلهم، لا يختص بمذهب الأحناف، ولهذا فمعرفة الفاسد من الباطل في العبادات والمعاملات محلّه كتب الفقه، يتتبع هذه المسائل ودراستها.

الرسم التوضيحي التالي (٤) يبين الأحكام الشرعية:



الأحكام الشرعية (٤)

والفقه أخص من العلم

أي في الاصطلاح؛ فالفقه معناه في الاصطلاح ما ذكر قبل قليل، والعلم يشمل الفقه وغيره من العلوم، ولهذا فكل فقيه عالم، وليس كل عالم فقيه؛ فقد يكون عالماً في النحو، أو في الأصول تنظيراً بلا تطبيق، فلا يسمى فقيهاً، بل الفقيه هو المتصف بما ذكر في تعريف الفقه.

من حيث أقل ما يتركب منه

من حيث دلالة

من حيث استعماله

أقسام الكلام

الأمر والنهي

العام والخاص

التخصيص

المجمل والمبين

الظاهر والمؤول

الأفعال

النسخ

التعارض بين
دلالات الألفاظ

الإجماع

قول الصحابي

الأخبار

القياس

الحظر والإباحة

الاستصحاب

ترتيب الأدلة

المفتي والمستفتي

الاجتهاد

حجزة (٢): أبواب أصول الفقه، أقسام الكلام.

والكلام في اللغة يطلق على القول: مفيداً أو غير مفيد، وعلى ما كان مكتفياً بنفسه^(١)، وهذا الأخير هو اصطلاح النحاة في الكلام: فعرفوه بأنه ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها: كالجمل المفيدة.

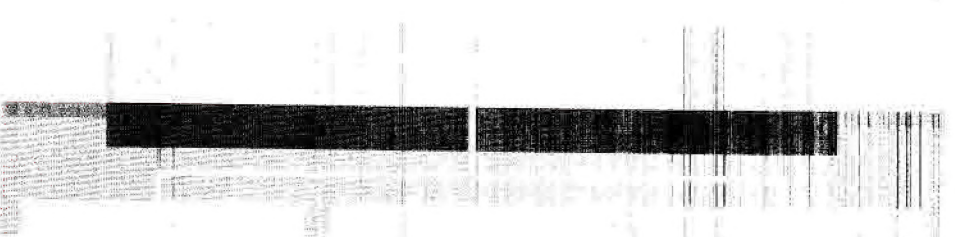
وعلى هذا فالكلام لا يطلق على الألفاظ المفردة: كمحمد، وملائكة، ولا على المركبات غير التامة: كالإنسان العالم، أو غلام زيد: لأن ذلك لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها.

والمقصود من هذا: أن ما يُستنبطُ منه الأحكام هو الكلام الذي سبق تعريفه: فالألفاظ المجردة، والمركبات غير التامة، ليست مجالاً للاستنباط، ما لم تتركب في جمل مفيدة.

وكذلك الإشارة والكتابة لا تُسمى كلاماً، وإن أفادت فائدة: لأنها ليست بقول. لكن الراجح في الكتابة أنها تسمى كلاماً، أما الإشارة فلا.

والكلام ينقسم إلى أقسام مختلفة باعتبارات متعددة: من حيث ما يتركب منه، ومن حيث دلالة، ومن حيث استعماله.

والكلام ينقسم إلى أقسام مختلفة باعتبارات متعددة: من حيث ما يتركب منه، ومن حيث دلالة، ومن حيث استعماله.



من حيث
الاستعمال

← حقيقة
← مجاز

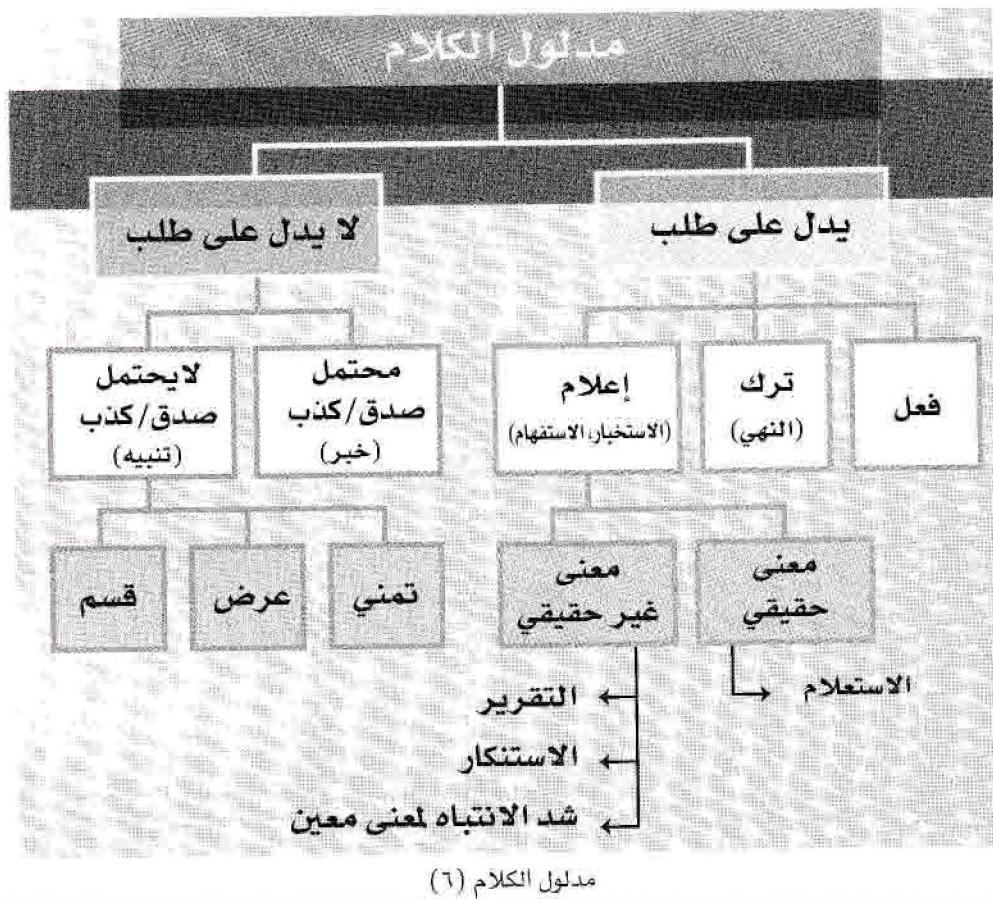
من حيث
الدلالة

← إنشاء
← خبر

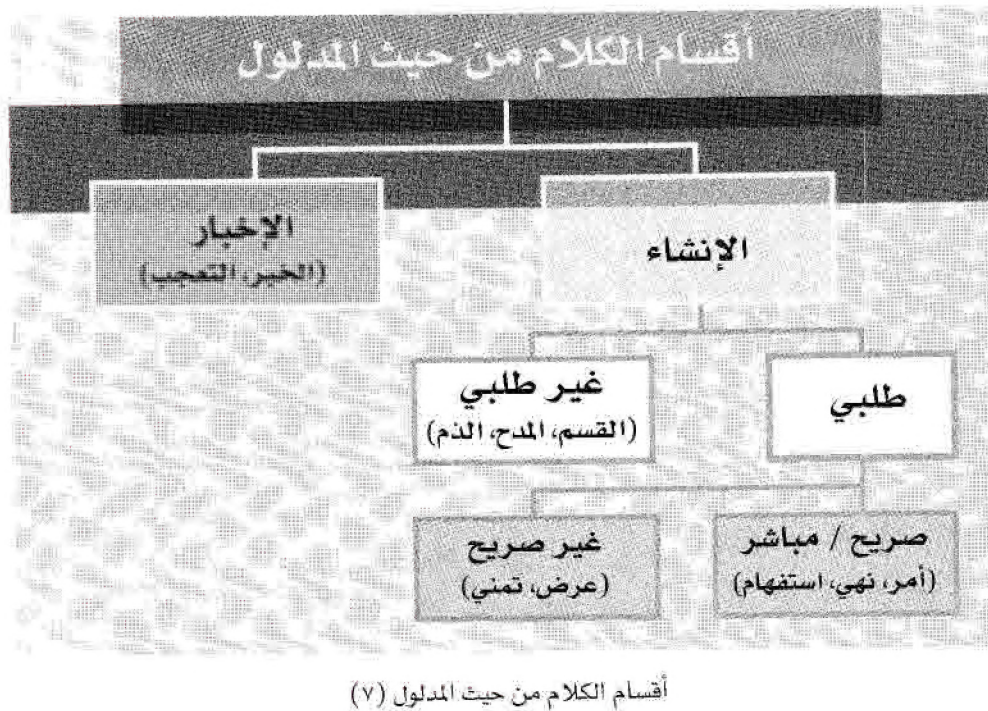
من حيث
التركيب

← اسمان
← اسم وفعل
← جملتان
← فعل واسمان
← فعل وثلاثة أسماء
← فعل وأربعة أسماء

الرسمه (٦) التالية توضح أقسام الكلام من حيث المدلول على ما ذكره المصنف:



وهذه الرسمه (٧) توضح أقسام الكلام من حيث المدلول على التقسيم الثاني:



والمجاز بالنقل كالفائض فيما يخرج من الإنسان

ص

ش

هذا النوع الثالث من أنواع المجاز، ومعناه أن تنقل اللفظة من معناها المستعمل في لغة العرب إلى معنى آخر، وتكون بين المعنيين علاقة، والعلاقة هنا في هذا المثال المجاورة، فقد جرت العادة أن من يريد قضاء الحاجة يطلب المكان المطمئن من الأرض؛ فأطلقوا هذا الاسم مكنين به عن الخارج من الإنسان، وصار في العرف هو المتبادر إلى الذهن، ولهذا أصبح حقيقة عرفية، وإن كان من حيث اللغة هو مجاز.

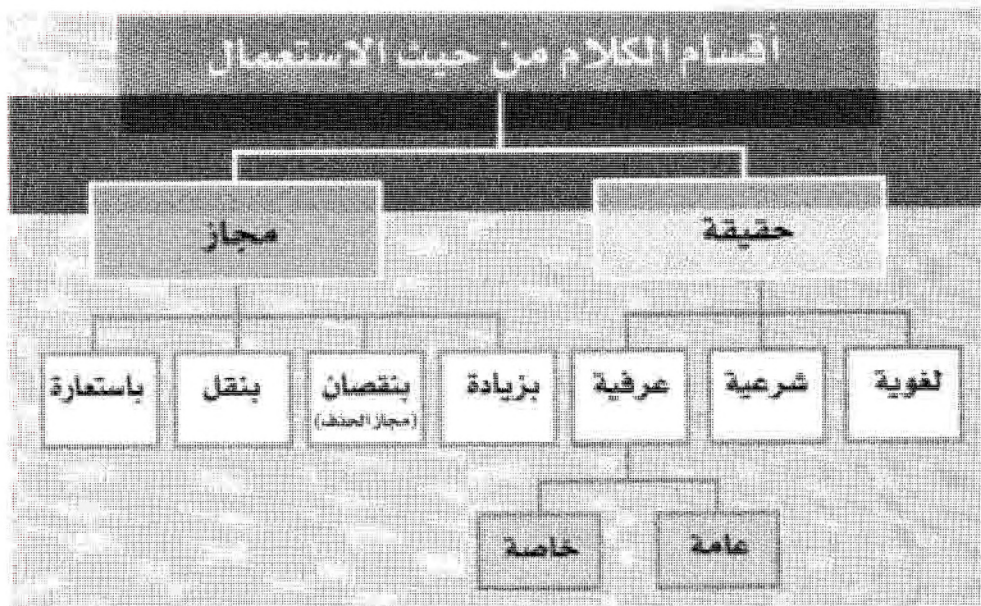
والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى: ﴿جداراً يريد أن ينقض﴾

ص

ش

هذا النوع الرابع من أنواع المجاز وهو استعارة معنى يختص بشيء، وإطلاقه على آخر ممن لا يطلق عليه ذلك في الحقيقة، فالإرادة مختصة بالحي، أما الجماد فلا إرادة له، لكن لما مال إلى الوقوع صار في صورة المرید للوقوع.

الرسم التوضيحي (٨) التالي يبين أقسام الكلام من حيث الاستعمال:



أقسام الكلام من حيث الاستعمال (٨)

أقسام الكلام

الأمر والنهي

العام والخاص

التخصيص

المجمل والمبين

الظاهر والمؤول

الأفعال

النسخ

التعارض بين
دلالات الألفاظ

الإجماع

قول الصحابي

الأخبار

القياس

الحفظ والإباحة

الاستصحاب

ترتيب الأدلة

المفتي والمستفتي

الاجتهاد

تعريف الأمر

صيغة الأمر

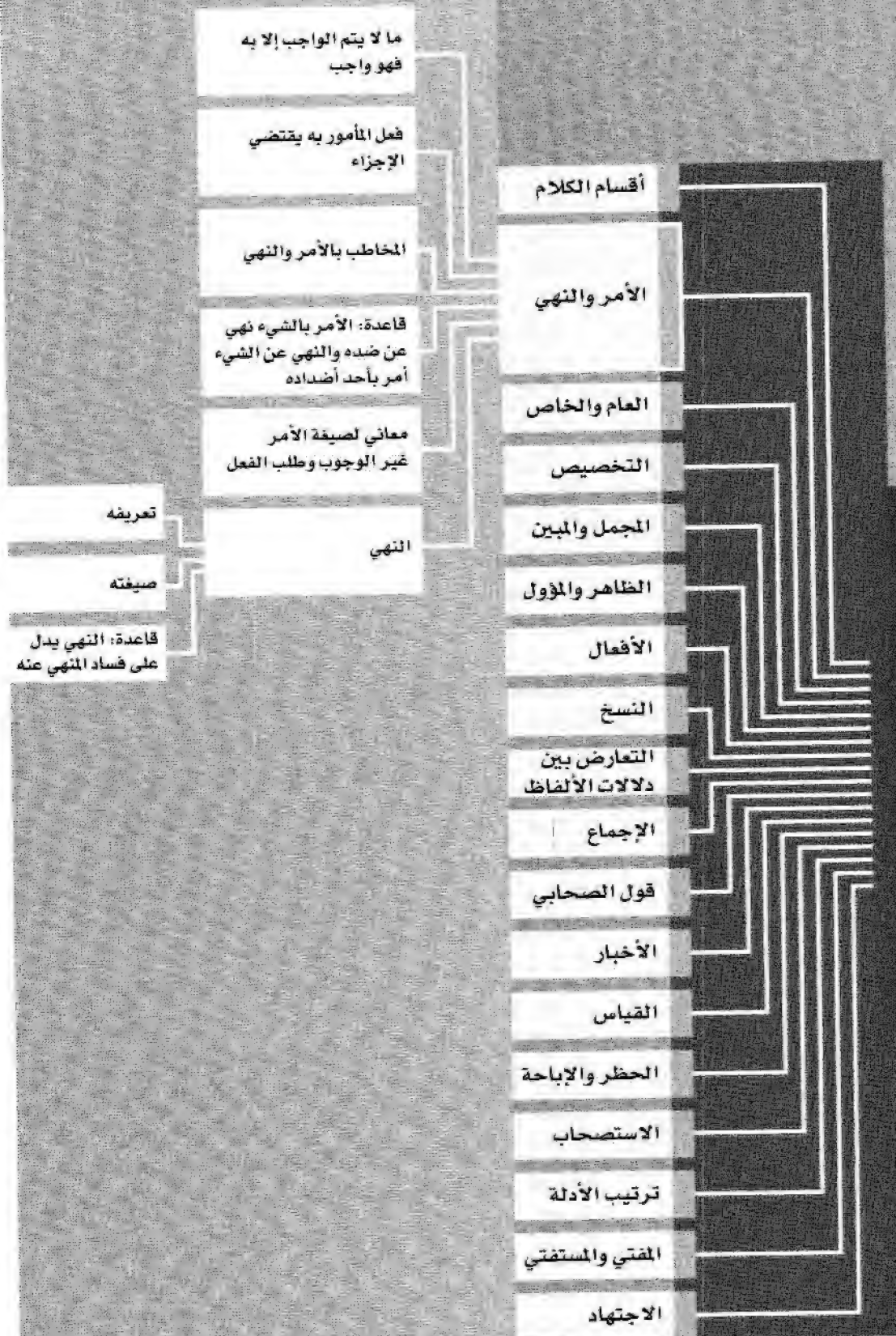
دلالة الأمر على الوجوب

يتصرف الأمر من الوجوب إلى
التنبيه بقويته

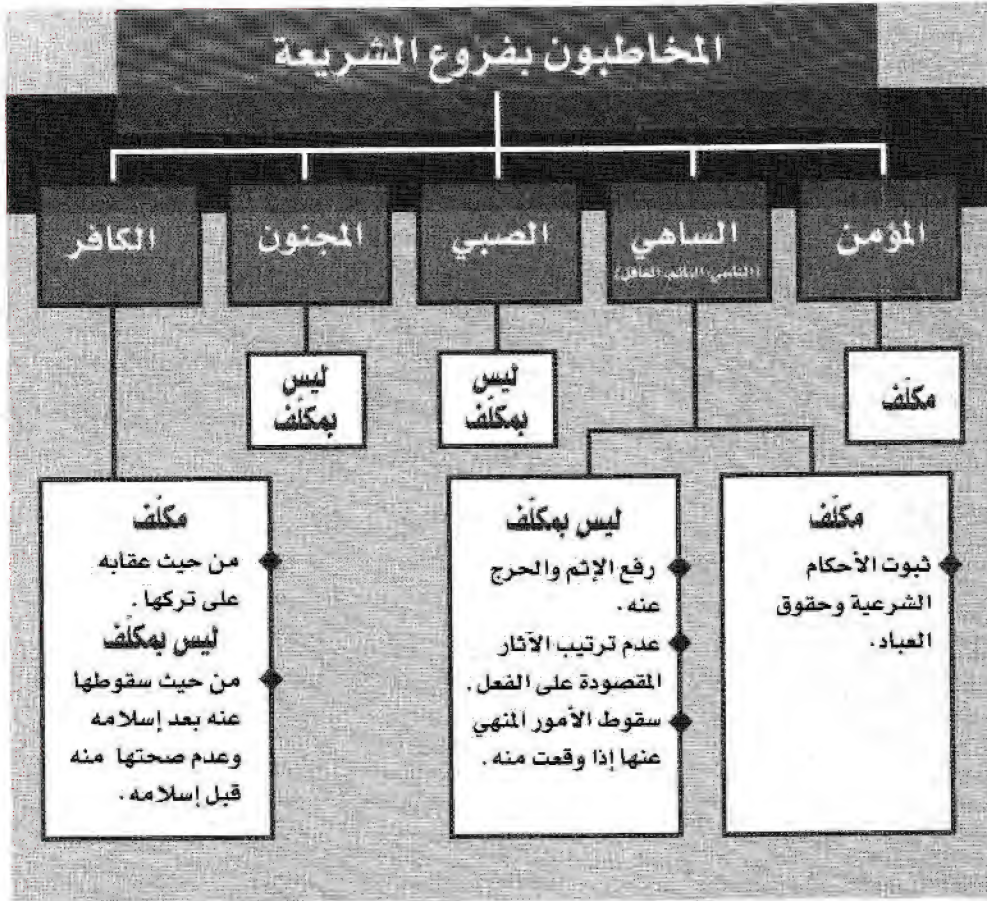
هل يفيد الأمر المجرة التكرار؟

هل يفيد الأمر المجرة القورية؟

شجرة (1): الأمر



شجرة (5): الأمر والنهي.



المخاطبون بفروع الشريعة (٩)

ص والأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده

أي إن الشارع إذا أمرك بشيء فقد نهاك عن ضده، وإذا نهاك عن شيء فقد أمرك بضده، مثاله:

أمره لك بالإيمان، فإن معناه نهيك عن الكفر.
وكذا إذا نهاك عن الكفر، فتنهيه لك عن الكفر معناه أمره لك بالإيمان.

والصحيح من أقوال العلماء في هذه المسألة: أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، ضرورة أنه لا يمكنك أن تمتثل ما أمرت به حتى تترك ضده.
والنهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده إن لم يكن له إلا ضد واحد، والأمر بأحد أضداده إن كان له أضداد.



شجرة (٦)، العام، الخاص، التخصيص

ش

بعد أن انتهى المؤلف من الكلام على العام وألفاظه شرع في الكلام على الخاص، وعرفه بأنه ما قابل العام، فإذا كان العام ما عم شيئين فصاعداً: **فالخاص**: ما لا يتناول شيئاً غير محصور، أو ما يتناول شيئاً محصوراً، أو ما لا يقتضي استغراق الجنس، ونحو ذلك، **فيدخل في الخاص**: كزيد، و... كهذا، و... لأنها محصورة.

اللفظ

الاسم الواحد المعروف
بالألف واللام

اسم الجمع المعروف
باللام

العلم

اسم
الإشارة

الأعداد

الأسماء المبنية

(أسماء الشرط، الاستفهام، الموصولات)

النكرة في سياق

النفي أو النهي

ثم ذكر المؤلف أن اللفظ إذا جاء مطلقاً غير مقيد بوصف، وجاء في مكان آخر مقيداً بوصف؛ فإن المطلق يحمل على المقيد، وهذا ما يسميه الأصوليون بباب المطلق والمقيد، وإنما أدخله المؤلف بباب العام والخاص لما بينهما من الشبه.

والله اعلم بالصواب، اهـ (في بيان ما ذكره المؤلف من باب المطلق والمقيد) (الكتاب الثاني)

حالات المطلق مع المقيد

اتحاد السبب والحكم	اتفاقا	يجب حمل المطلق على المقيد
اختلاف الحكم والسبب	اتفاقا	لا يحمل المطلق على المقيد
اختلاف الحكم واتحاد السبب	فيه نزاع	لا يحمل المطلق على المقيد
اتحاد الحكم واختلاف السبب	فيه نزاع	عدم الحمل إلا بدليل

الحالة الأولى: اتحاد السبب والحكم، فيجب حمل المطلق على المقيد.
مثال ذلك:

قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ (سورة المائدة: من الآية ٣)، فالدم هنا غير مقيد بوصف، لكن جاء في آية أخرى تقييده بوصف، وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (سورة الأنعام: من الآية ١٤٥)، والحكم واحد، وهو التحريم، والسبب واحد، وهو ذكر المحرمات من المأكولات، فيحمل المطلق على المقيد، فنقول إنما يحرم من الدم المسفوح.

والله اعلم بالصواب، اهـ (في بيان ما ذكره المؤلف من باب المطلق والمقيد) (الكتاب الثاني)

قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ، وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾

قيد

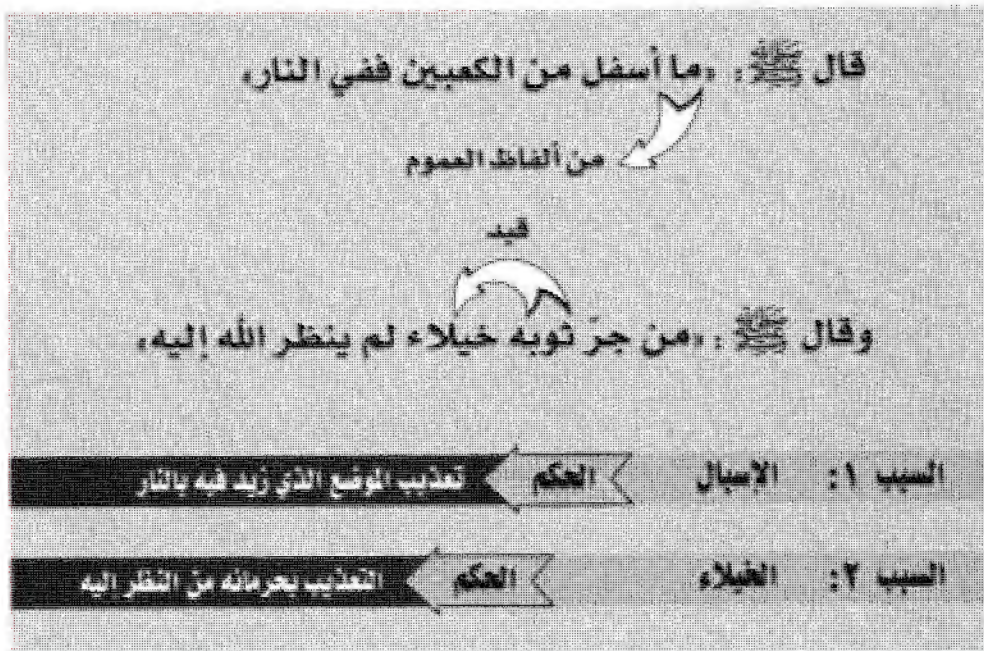
وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾

الحكم	التحريم
السبب	ذكر المحرمات من المأكولات
حمل المطلق على المقيد	إنما يحرم من الدم المسفوح

الحالة الثانية: أن يختلف الحكم والسبب، فلا يحمل المطلق على المقيد؛
مثاله:

◆ قال ﷺ: «ما أسفل من الكعبين ففي النار» رواه البخاري، فما هنا من ألفاظ العموم، فتفيد أن كل ثوب نزل عن الكعبين ففي النار.
وقال ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه» متفق عليه، فقيد الجر بكونه خيلاء؛ فلا نحمل الحديث السابق على هذا الحديث ونقول إن الإسبال إنما يحرم بشرط كونه خيلاء؛ لاختلاف السبب، ففي الأول الإسبال، وفي الثاني الخيلاء، ولاختلاف الحكم؛ ففي الأول تعذيب الموضع الذي زيد فيه بالنار، وفي الثاني التعذيب بحرمانه من النظر إليه، وعدم تكليمه، وبالعذاب الأليم.

هذا الرسم التوضيحي (١٣) يبين الحالة الثانية:



مثال ٢، اختلاف الحكم والسبب (١٣)

◆ قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (سورة المائدة: من الآية ٢٨)، فاليد هنا غير مقيدة، بل هي مطلقة، وقال تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (سورة المائدة: من الآية ٦)، فالفصل في الآية مقيد بالمرفق، فلا يحمل المطلق في الآية الأولى على المقيد في الآية الثانية؛ لأن الحكم مختلف؛ ففي الآية الأولى قطع، وفي الثانية غسل، والسبب مختلف؛ ففي الآية الأولى السبب هو السرقة، وفي الآية الثانية السبب هو الحدث مع إرادة القيام للصلاة.

كما هو مبين في الرسم التوضيحي (١٤) التالي:

مطلقة

قيد

الحكم

القطع

الحكم

الوضوء



أمثلة: مثاله:

وضوء وغسل، وذلك تيمم ومسح، فلا نقول: تمسح في التيمم إلى المرافق.

$$0 \rightarrow \mathcal{F} \rightarrow \mathcal{G} \rightarrow \mathcal{H} \rightarrow 0 \quad \text{with } \mathcal{F} \text{ and } \mathcal{H} \text{ locally free.}$$

مطلقة

مقدمة

السبب

الحديث

الحكم ١

تیمم ومسح

الحكم ٢

وضوء و غسل

الحالة الرابعة: أن يتحدا في الحكم، ويختلفا في السبب، وهذا النوع هو الذي ذكره المؤلف، ورجح فيه الحمل، لكن الذي يظهر عدم الحمل إلا بدليل؛ لأن اختلاف السبب مشعر بتغاير الصورتين، فحمل إحداهما على الأخرى خلاف الدليل، ومثاله:

◆ قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ﴾ (سورة القصص: من الآية ٢)، فالرقبة هنا مطلقة، فتشمل المؤمنة والكافرة، والسبب هو الظهار، والحكم هو التحرير. وفي كفارة القتل الخطأ قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ (سورة النساء: من الآية ٩٢)، قيد الرقبة بالإيمان، والسبب هو القتل الخطأ، والحكم هو التحرير، فلا نحمل الرقبة المطلقة في كفارة الظهار على الرقبة المقيدة في كفارة القتل.

هذا الرسم التوضيحي (١٦) يبين الحالة الرابعة:



مثال ٥: اتحاد الحكم واختلاف السبب (١٦)

ثم لما انتهى المؤلف من الكلام على المخصصات المتصلة شرع في ذكر المخصصات المنفصلة، فقال:

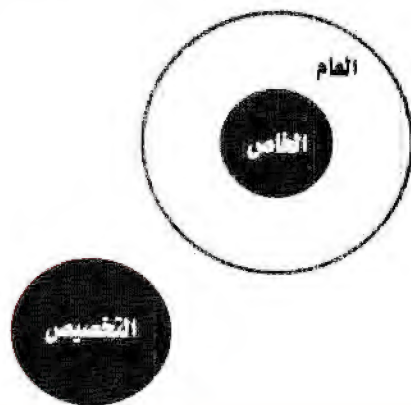
ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب

ص

إذا ورد لفظ عام في كتاب الله، ولفظ خاص، فإن العام يخص بهذا اللفظ الخاص، وأمثله كثيرة، منها:

ش

العلاقة بين العام والخاص والتخصيص



التخصيص

متصل

التقييد
بالصفة

التقييد
بالشرط

الاستثناء

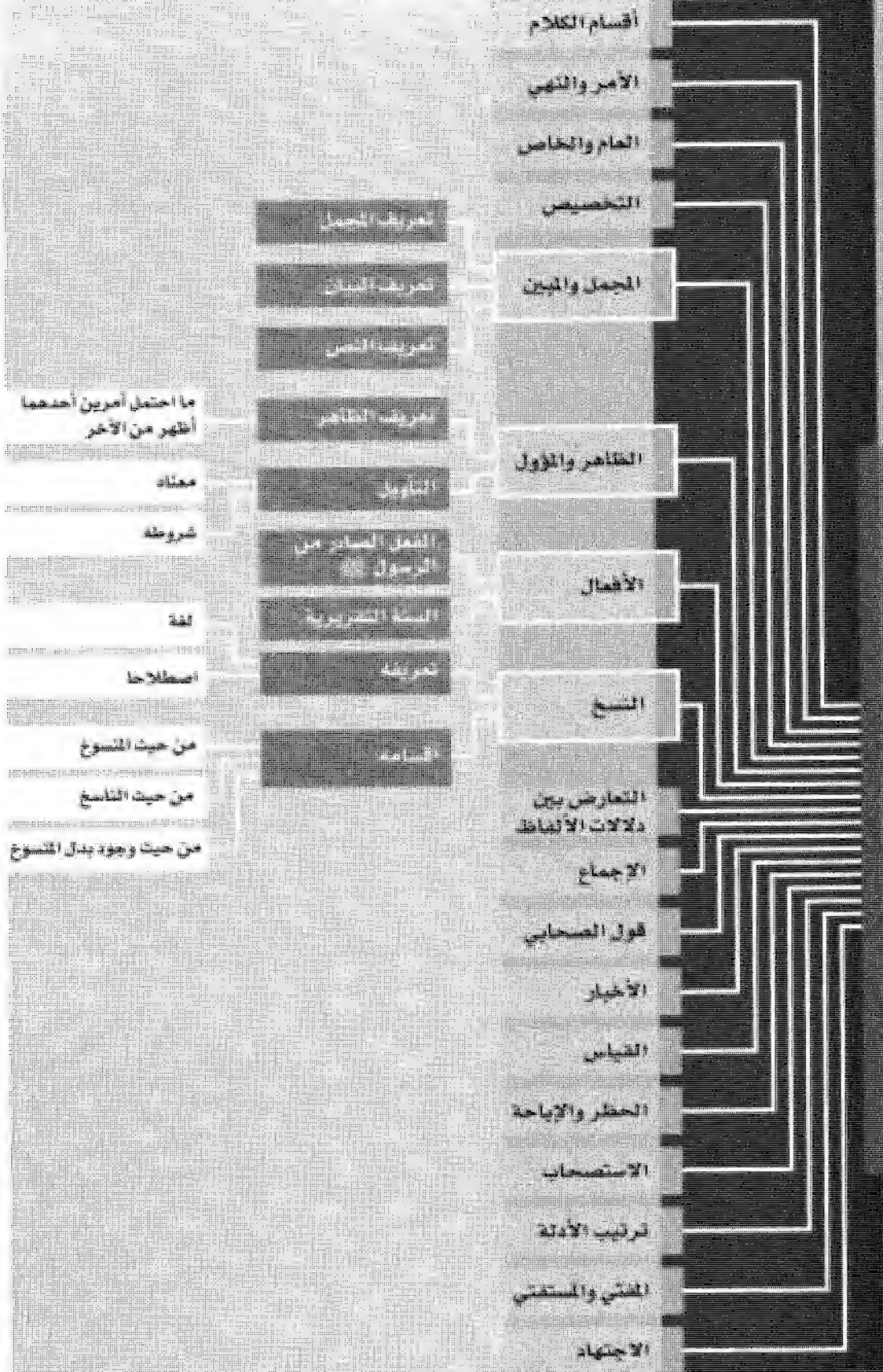
النطق
بالقياس

السنة
بالسنة

السنة
بالكتاب

الكتاب
بالسنة

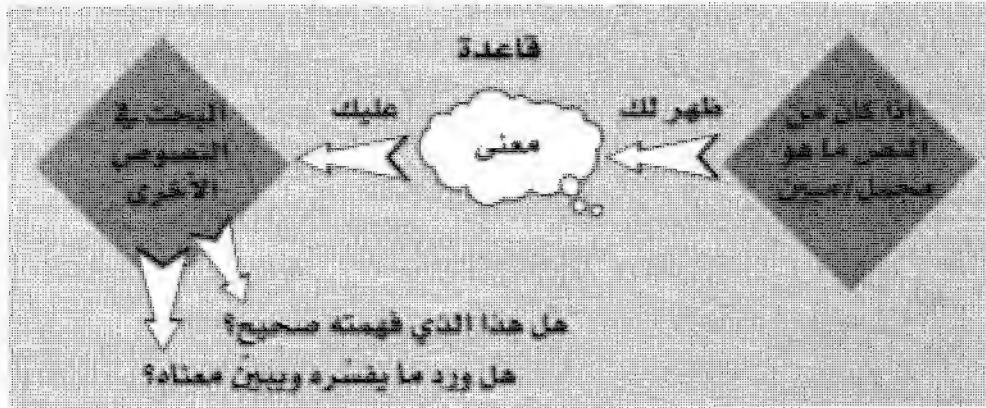
الكتاب
بالكتاب



شجرة (٢) - المجمل والمبين، الظاهر والمؤول، الأفعال، النسخ

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (سورة الكافرون: الآية ٦)، فيفهم بعض الناس من الآية حرية الأديان، وأن النبي ﷺ أقر المشركين على دينهم، ولكنه اختار غيره، وأنه لا يجوز منع الناس من الديانة بغير دين الإسلام.

ثم يقتصر في الفهم على هذا، ولا يبحث في النصوص من الكتاب والسنة عما يدل على صحة فهمه أو خطئه، ولو بحث لوجد أن معنى الآية يختلف تمامًا عما فهمه، وأن معناها البراءة من الشرك وأهله، وأن دين الله لا يقبل التبعية ولا التجزئة، وأنه وحدة متكاملة، فلا يمكن أن يُلَفَّق مع دين آخر، فدين الإسلام مستقل بنفسه، فمن دخل فيه فلا بد أن يلتزمه، ويأخذ به، ولا يجوز له أن يأخذ منه بعضاً، ويترك بعضاً.



قاعدة (١٩)

والمبين هو النص

هذه زيادة من إحدى النسخ، ومعناها أن الذي يحصل به البيان هو النص، والمجتهد إنما يتعرف على هذا النص، ويحمل المجل عليه. ولما كان البيان يحصل بالنص شرع في الكلام على أنواع دلالة اللفظ، وهي النص والظاهر والمؤول، فقال:

والنص، ما لا يحتمل إلا معنى واحداً

هذا تعريف النص في اصطلاح الأصوليين، وهو الكلام الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً؛

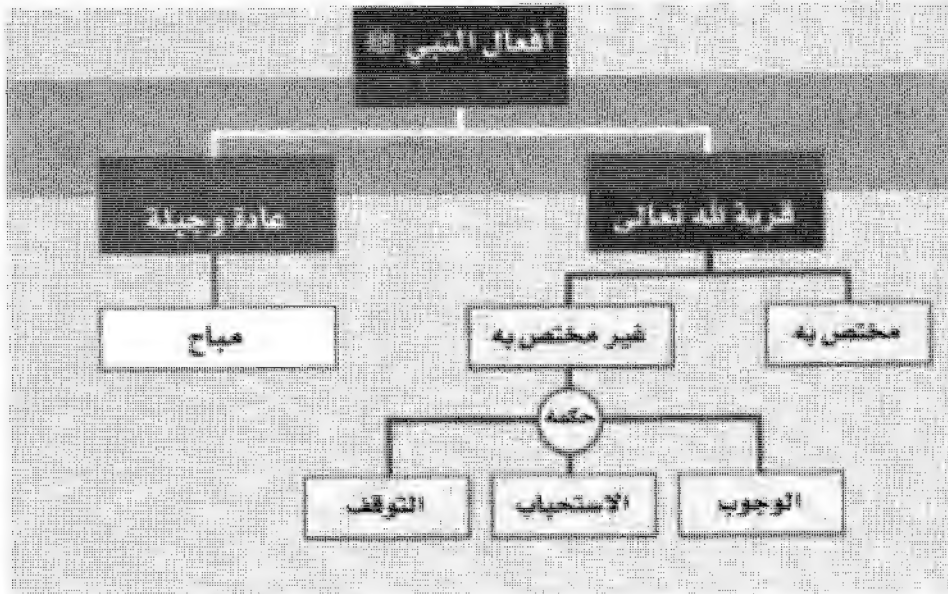
اذكر عدداً من الأفعال التي ورد دليل خاص بشأنها يدل على وجوبها:

فإن كان على وجه غير القرية والطاعة فيحمل على الإباحة في حقه وحقنا

هذا هو القسم الثاني من الأفعال، وهو ما فعله لا على وجه القرية، بل فعله عادة، فحكمه أنه مباح في حقه وحقنا.

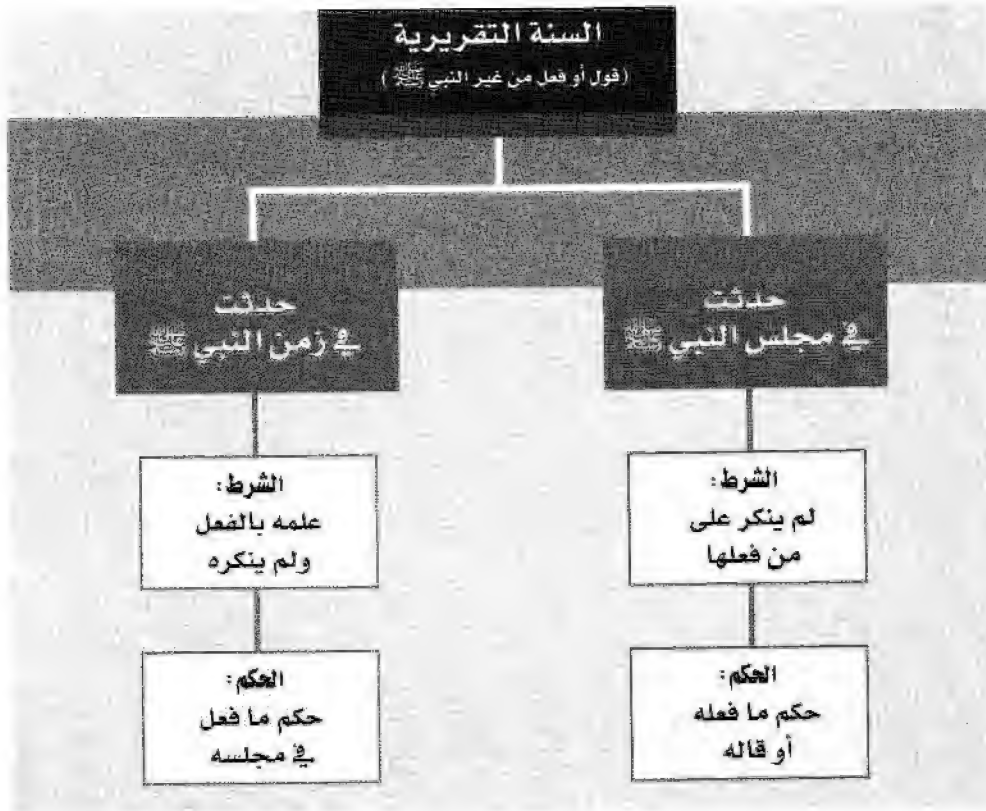
ومن أمثله: تقبيله زوجه وهو صائم، واستقباله القبلة في البنيان حال قضاء الحاجة، واحتجامة، وإعطاؤه من حَجَمَه ديناراً.

وهذه الرسمة (٢٠) توضح أقسام أفعال النبي ﷺ وأحكامها:



تعداد افعالی ﷺ (٢٠)

وهذه الرسمة (٢١) توضح السنة التقريرية:



السنة التقريرية (٢١)

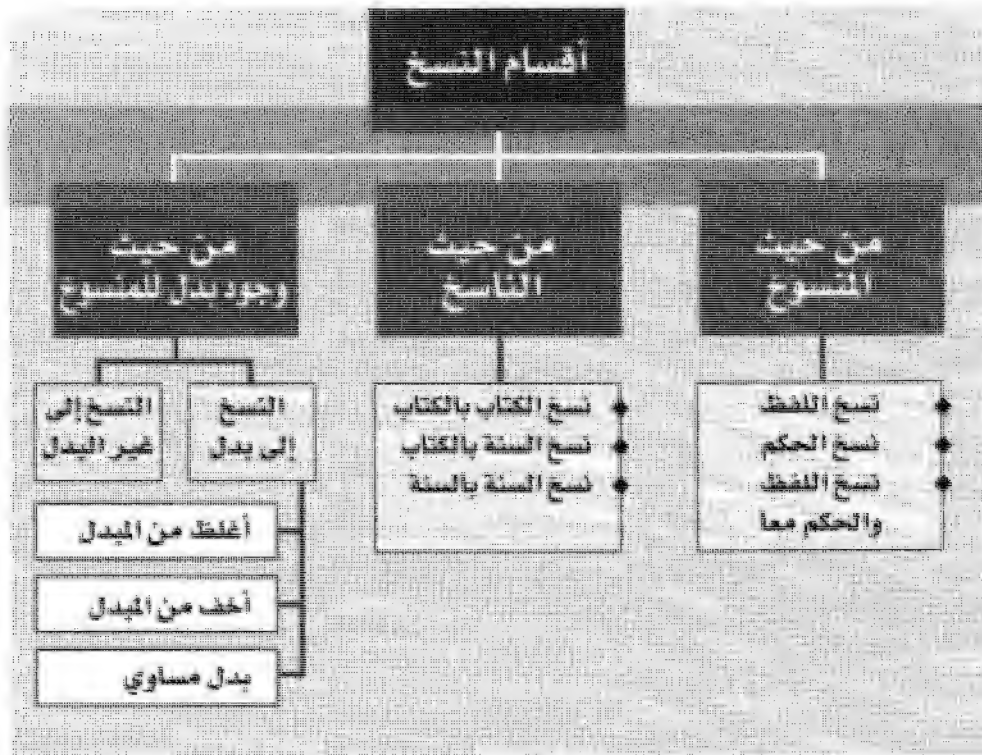
وأما النسخ فمعناه الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل : أي أزالته ، وقيل : معناه النقل ، من قولهم : نسخت ما في هذا الكتاب : أي نقلته

باب النسخ من الأبواب المهمة في الأصول ، وفائدة معرفته عظيمة : لأنك تعرف به كيفية التعامل مع النصوص ، وكيف تجمع بينها ، وتتعرف على المنسوخ منها من الناسخ.

وقد عرفه المؤلف في اللغة بتعريفين :
الأول : الإزالة ، ومنه نسخت الشمس الظل إذا أزالته.
الثاني : النقل ، يقال : نسخت الكتاب إذا نقلته.

والنسخ يأتي في اللغة لكلا المعنيين ، لكن الأقرب لمعنى النسخ في الاصطلاح هو الأول.

وهذه الرسمة (٢٢) توضح أقسام النسخ باعتباراته المختلفة:



أقسام النسخ (٢٢)

أقسام الكلام

الأمر والنهي

العام والخاص

التخصيص

المجمل والمبين

الظاهر والمؤول

الأفعال

النسخ

كلاهما عامة أو خاصة

أحدهما عاماً والآخر خاصاً

أن يكون كل واحد منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه آخر

تعريفه

حجيته

اشتراط انقراض العصر

ما يحصل به الإجماع

تعريفه

تعريف الخبر

أقسامه

مراتب صيغ الحديث

التعارض بين
دلائل الظاهر

الإجماع

قول الصحابي

الأخبار

القياس

الحظر والإباحة

الاستصحاب

ترتيب الأدلة

المفتي والمستفتي

الاجتهاد

شجرة (٨): التعارض، الإجماع، قول الصحابي، الأخبار

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

فهذا الحديث فيه عموم النهي عن فعل الصلاة، لكنه خاص بوقت، وهو بعد العصر والفجر.

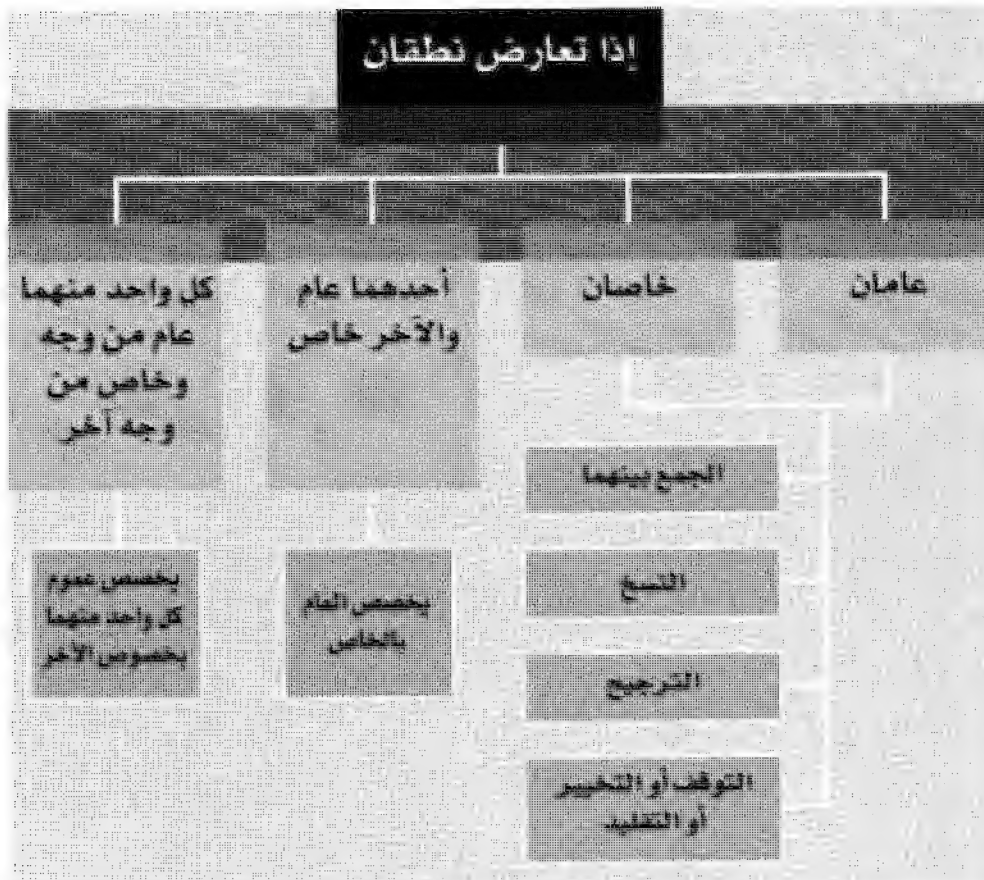
وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ففي هذا الحديث عموم الأمر بصلاة الركعتين في أي وقت، ولكنه خاص بسبب، وهو الدخول.

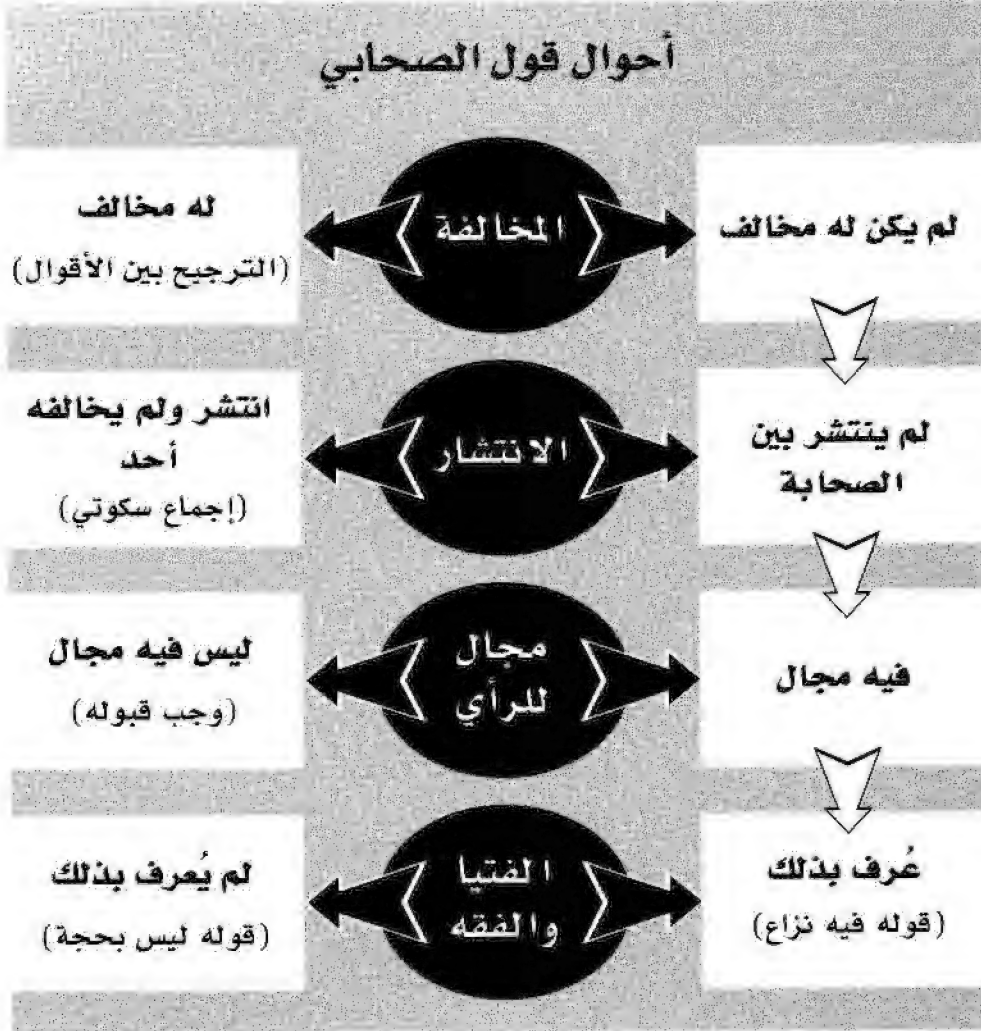
فمن أهل العلم من يرى تخصيص عموم الحديث الأول، بخصوص هذا الحديث، فيجيز تحية المسجد بعد صلاة الفجر والعصر.

وهذا القسم يقع فيه نزاع في أي النصين يكون أولى بالتخصيص من الآخر، ولهذا يحتاج إلى ترجيح أحدهما بأدلة أخرى.

الرسم التوضيحي (٢٣) التالي يبين كيفية التعامل إذا تعارض نطقان:



كيفية التعامل إذا تعارض نطقان (٢٣)



أحوال قول الصحابي (٢٤)

وقد رجَّح المؤلف هنا أن قوله ليس حجة، وأن هذا هو قول الشافعي على مذهبه الجديد الذي كان بمصر؛ فإن الشافعي نُقل عنه مذهبان: مذهب كان له في العراق، ثم لما انتقل إلى مصر جدت له آراء أخرى فدونها، وسميت بالمذهب الجديد. واستدل هؤلاء بأن الصحابة يجوز عليهم الخطأ، وقد وقع بينهم خلاف، وسوغ بعضهم خلاف بعض، وخلاف التابعين لهم، فلو كان قولهم حجة لما أقرروا التابعين في عصرهم على مخالفتهم.

والقول الثاني: أنه حجة ودليل، وهو القول القديم في مذهب الشافعي، ومذهب مالك، وقول مذهب أحمد، وقد رجَّح هذا القول ابن القيم في إعلام الموقعين وانتصر له بكلام طويل.

واستدل هؤلاء بأدلة كثيرة، منها:

- ١- ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الثناء عليهم، ومدح من اتبعهم، وسار على نهجهم، وأنهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر.

هذا هو القسم الثاني من أقسام السنة عند الأصوليين، ويريدون به ما لم يبلغ رتبة المتواتر، سواء كان عن واحد أو أكثر، وقد عرّفه المؤلف بذكر وصفه، وهو أنه يوجب العمل، ولا يوجب العلم، فهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل يفيد خبر الواحد العلم؟

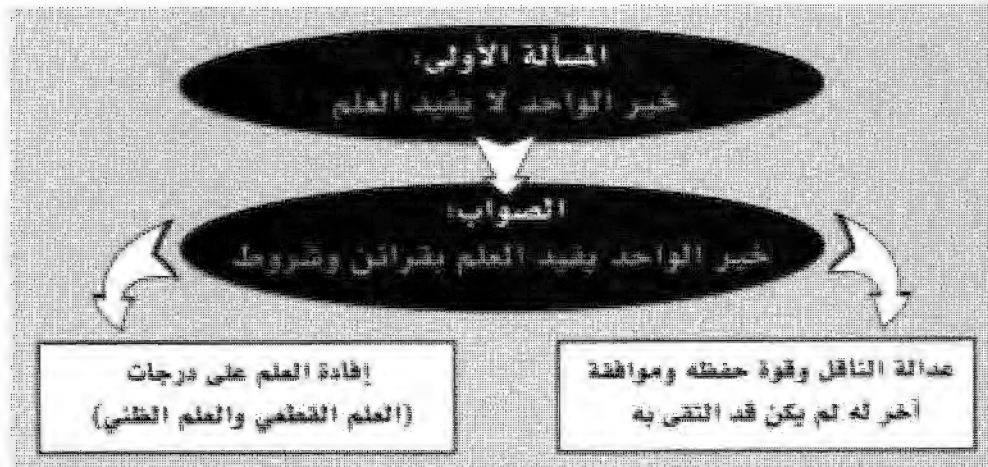
المسألة الثانية: هل يوجب العمل؟

أما المسألة الأولى: فيرى المؤلف أن خبر الواحد لا يفيد العلم، وذهب إلى هذا جمهور الأصوليين، ووافقهم بعض المحدثين.

كما هو مبين في الرسم التوضيحي (٢٥) التالي:

والصواب: أن خبر الواحد يفيد العلم بقرائن تقترب به، وبشروط لا بد من توافرها، وهي ما يذكره المحدثون في كتبهم، وهو في إفادته العلم على درجات؛ فمنه ما يفيد العلم القطعي، الذي يجزم أهل الخبرة فيه بصحته، ومنه ما يفيد العلم الظني.

ثم إنه لا عبرة بمن ليس له خبرة في الحديث ومعرفة رجاله في قوله إنه لا يستفيد العلم من خبر الواحد، فالواجب أن يرجع في ذلك إلى أهل الفن العارفين بصنعتهم، فإن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب.



المسألة الأولى: هل يفيد خبر الواحد العلم؟ (٢٥)

أما **المسألة الثانية** : فيرى المؤلف أن خبر الواحد يوجب العمل؛ لأنه يفيد الظن
الغالب. وقد جاء الشرع بوجوب العمل بما يفيد الظن الغالب، بل بُنيت مسائل كثيرة في
الفقه والأصول عليه.

وعلى هذا جمهور الأصوليين. واستدلوا بوقائع كثيرة ثبتت عن الصحابة في العمل
بخبر الواحد.

لكن الأصوليين يقصرون العمل بالآحاد على الفروع الفقهية، أما المسائل العلمية التي
هي العقائد فيمنعون الاستدلال فيها بأحاديث الآحاد؛ بناءً على أن المطلوب فيها العلم،
وخبر الواحد لا يفيد.

وخالفهم في ذلك المحققون من أهل العلم، وأجابوا بجوابين:

الأول: عدم تسليم أن خبر الواحد لا يفيد العلم، كما سبق في المسألة الأولى.

الثاني: على فرض أن خبر الواحد يفيد الظن الغالب؛ فإن أحاديث العقائد فيها
عمل، فيؤخذ بالآحاد فيها.

هذا هو الوجه الذي ذهب إليه المؤلف



ص

وينقسم إلى : مرسل ومسنند

ش

أي إن خبر الأحاد ينقسم من حيث اتصال رجال إسناده إلى قسمين، مرسل ومسنند.

ثم عرّف المسند بقوله:

ص

فالمسند : ما اتصل إسناده

ش

أي ما اتصل رجال الإسناد فيه من راويه إلى النبي ﷺ، وهو المرفوع، أو إلى من روي عنه من الصحابة، وهو الموقوف.
والمسند بشروطه حجة.

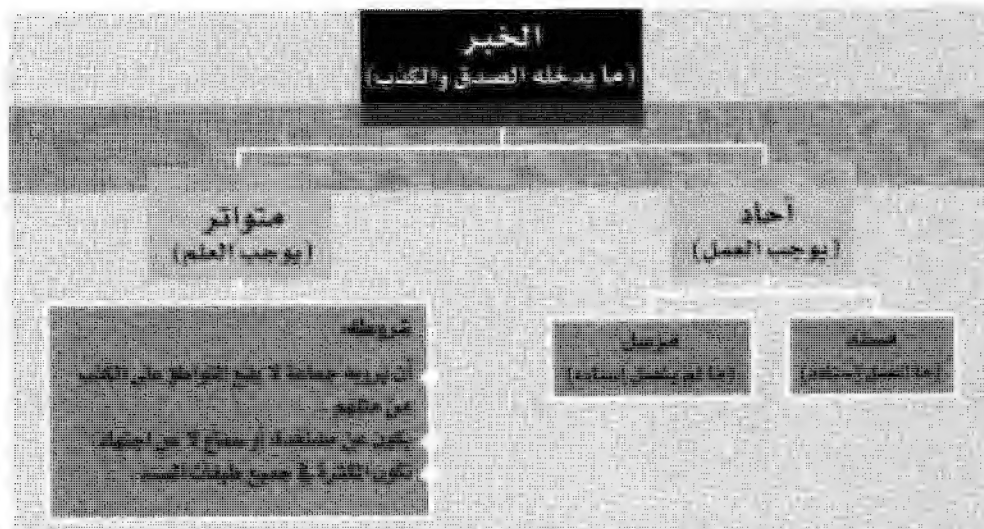
ص

والمرسل : ما لم يتصل إسناده

ش

هكذا يُعرّف غالب الأصوليين المرسل، ويوافقهم بعض المحدثين، ولا يفرقون بين أنواع الانقطاع الموجودة في السند، فالمرسل عندهم ما لم يتصل إسناده، سواء سقط منه واحد أو اثنان، فكل من حدث عن من لم يعاصره فهو مرسل، ولا شك أن تعريف جمهور المحدثين أضيظ، والاعتماد في ذلك عليهم، ومقصود الأصوليين هنا معرفة المحتج به من عدمه.

الرسم التوضيحي (٢٧) التالي يبين الخبر وأقسامه:



أقسام الخبر (٢٧)

وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوي أن يقول : حدثني أو أخبرني
 وإن قرأ هو على الشيخ فيقول : أخبرني ، ولا يقول :
 حدثني
 وإن أجازته الشيخ من غير قراءة فيقول : أجازني أو أخبرني
 إجازة

هذه صيغ أداء الحديث، وهي على مراتب:

الأولى: قراءة الشيخ على التلميذ، وهي أعلاها.

وللتلميذ إذا أراد أن يروي ذلك أن يقول: حدثني أو أخبرني.

الثانية: أن يقرأ التلميذ على الشيخ، فيقول: نعم، أو يسكت.

وللتلميذ إذا أراد رواية ذلك أن يقول: أخبرني فقط، ولا يقول حدثني: لأن التحديث

مختص بقراءة الشيخ عليه.

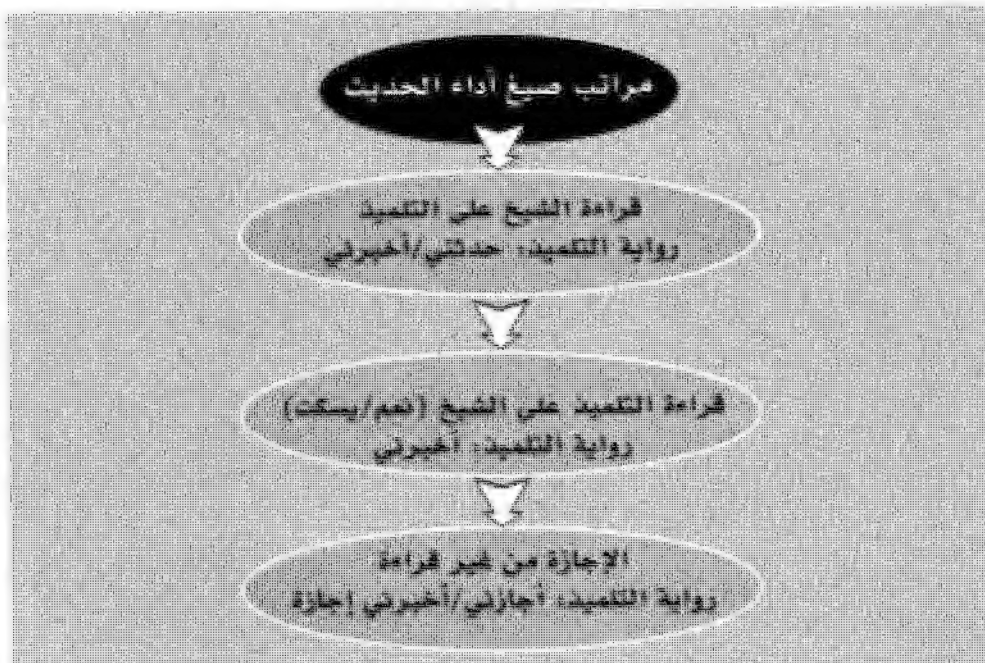
الثالثة: أن يجيزه من غير قراءة.

فللتلميذ إذا أراد أن يروي أن يقول: أجازني، أو أخبرني إجازة، ولا يقتصر على

كلمة أخبرني فقط: لأنها توهم القراءة وهو لم يقرأ.

وهذا من ملح فن المصطلح، ولهم فيه اصطلاحات أخرى.

الرسم التوضيحي (٢٨) التالي يبين مراتب صيغ أداء الحديث:



مراتب صيغ أداء الحديث (٢٨)

أبواب أصول الفقه

أقسام الكلام

الأمور والنهي

العام والخاص

التخصيص

المجمل والمبين

الظاهر والمؤول

الأفعال

النسخ

التعارض بين

دلائل الأنشطة

الاجتماع

قول الصحابة

الأخبار

القياس

الحظر والإباحة

الاستصحاب

ترتيب الأدلة

المقتضى والمستقضى

الاجتهاد

تعريفه

أركانه

أقسامه

شروطه

هل الأصل في المنافع الحل أو الحرمة؟

تعريفه

شجرة (٩) - القياس - الحظر والإباحة - الاستصحاب

شرط الفرع وجود مناسبة بينه وبين الأصل، بحيث يجتمعان في أوصاف العلة، وتنطبق عليهما العلة معاً.

وذلك كالمناسبة بين تحريم شد الرجل إلى المساجد، والأماكن المعظمة، في كونها لم يثبت في تعظيمها وشد الرجل إليها نص خاص.

وكالمناسبة بين الأرز والبر، في كونهما مطعومين مكيلين.

وبين الرسم التوضيحي ٢٩ التالي العلاقة بين الأصل والفرع والمناسبة:

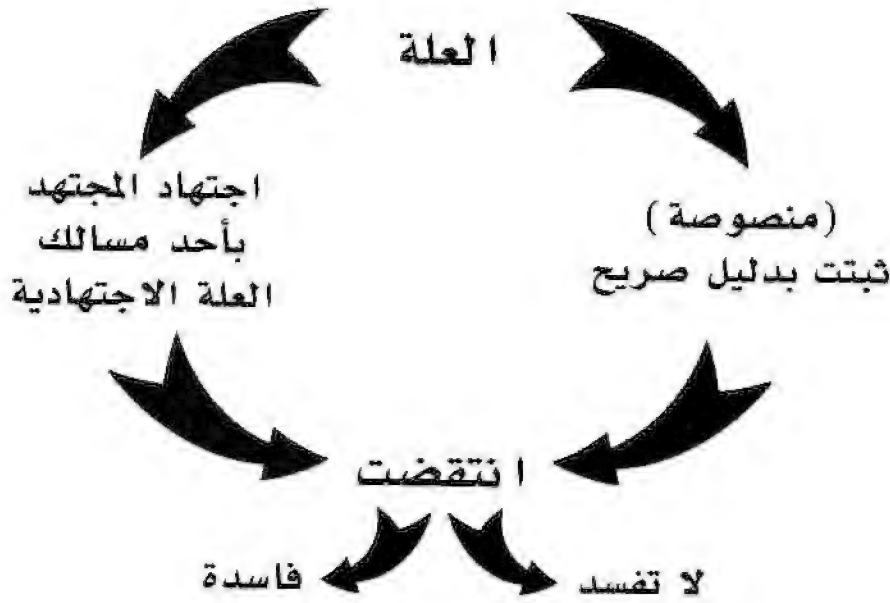
الأصل
مناسبة
الفرع

ومن شرط الأصل : أن يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين

ش

أي أن يكون الأصل الذي يراد إثبات حكمه في الفرع متفقاً عليه بين الخصمين، فلا بد من ثبوت الأصل بدليل متفق عليه، وهو يشمل الدليل من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فقد يكون الأصل ثبت بقياس.

وهذا في مجال المناظرة، أما عند إرادة المجتهد استخراج الحكم بالقياس فشرط الأصل ثبوته عنده، وإن لم يكن ثابتاً عند غيره.



❖ ص ومن شرط الحكم : أن يكون مثل العلة في النفي والإثبات

ش أي من شرط الحكم أن يكون كالعلة في ثبوته معها، ونفيه بانتفائها، ويُعبّر عن هذا بقولهم الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا. فالبيع بعد نداء الجمعة الثاني محرم؛ لعلة الصد عن ذكر الله، فإذا انتفى الصد انتفى التحريم، وإذا وجد الصد وجد التحريم. والماء المتغير بنجاسة، نجس بعلة التغير؛ فإذا زال التغير زال الحكم، وهو النجاسة.

❖ ص والعلة : هي الجالبة للحكم

ش هذا تعريف العلة، ومعناه: أن العلة هي الوصف المناسب لترتب الحكم عليه؛ كالثمنية في تحريم الربا في الذهب والفضة، فهي وصف مناسب للتحريم؛ فهي الجالبة للتحريم. الذي هو الحكم.

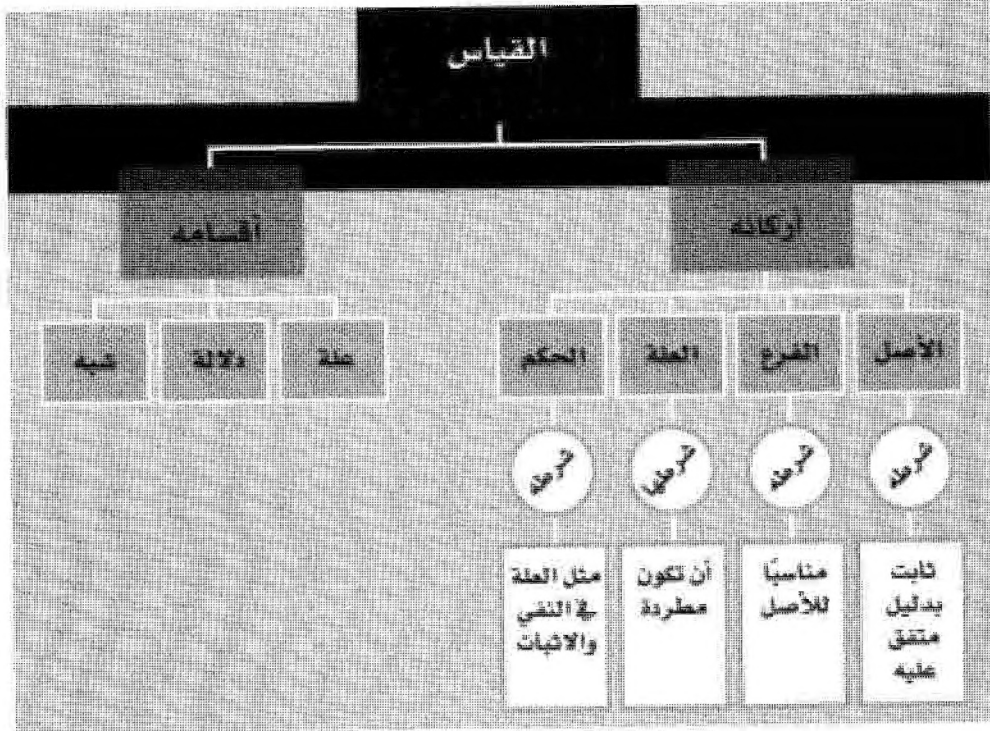
والحكم هو المجلوب للعلة

ص

أي أن الحكم إنما وجد لوجود العلة، فبين العلة والحكم تلازم في الثبوت والنفي.

ش

الرسم التوضيحي (٣١) التالي يبين أركان القياس وأقسامه:



أركان القياس وأقسامه (٣١)

ثم لما انتهى من الكلام على القياس شرع في الكلام على حكم الأعيان المنتفع بها، فقال:

وأما الحظر والإباحة

ص

أي حكم الأشياء من حيث التحريم وعدمه، وذلك فيما لم يأت عن الشارع فيه نص خاص، وفيما لم يثبت ضرره، فما ثبت بنص خاص حكم فيه بما ورد في النص، وما ثبت ضرره فهو محرم بالنصوص الدالة على تحريم كل ما فيه ضرر.

وانما الكلام على ما كان منتفعاً به من الأعيان وكذا العادات، ولم يرد فيها نص خاص، أو لم يكن فيها ضرر، فما حكمها؟

للعلماء فيها قولان مشهوران، الأول ذكره بقوله:

ش

أبواب أصول الفقه

أقسام الكلام

الأمر والنهي

العام والخاص

التخصيص

المحمل والمبين

الظاهر والمؤول

الأفعال

النسخ

التعارض بين
دلالات الألفاظ

الإجماع

قول الصحابي

الأخبار

القياس

الحظر والإباحة

الاستصحاب

ترتيب الأدلة

المفتي والمستفتي

الاجتهاد

الخفي على الجلي

القطعي على الظني

الإجماع على النص

النطق على القياس

القياس الجلي على القياس الخفي

قياس الدلالة على قياس الشبه

شروط المفتي

شروط المستفتي

العالم هل له أن يقلد؟

معنى التقليد

تعريفه

هل كل مجتهد مصيب؟

شجرة (١٠)، ترتيب الأدلة، المفتي والمستفتي، الاجتهاد.

أنواع

المستفتين

عنده معرفة كلية
إجمالية
ليس عنده معرفة
كلية إجمالية

المفتين

أهل للفتيا مطلقاً
أهل للفتيا في بعض
دون بعض

الناس

مجتهد مطلق
مجتهد جزئي
مقلد عامي

وليس للعالم أن يقلد ، وقيل : يقلد

ش

أي التقليد مختص بالمستفتي، الذي يجهل كيفية معرفة الحق بدليله. أما العالم الذي يملك آلة استنباط الأحكام، ومعرفة الحق بدليله، فلا يجوز له أن يقلد، بل هو إما أن يكون قد نظر في الأدلة فظهر له حكم المسألة، فالواجب عليه هو ما أداه إليه اجتهاده، وإما أن يكون لم يبحث بعد، فالواجب عليه أن يبحث، ليعلم حكم هذه المسألة، ليعمل فيها باجتهاده.

وقيل : يقلد.

لكن هذا القول باطل، والصواب: أنه لا يجوز له أن يقلد إلا في حالة العجز عن معرفة الحكم، إما لتعارض الأدلة عنده، أو لضيق الوقت عن معرفة حكم الواقعة. والتقليد مما وقع في تعريفه أقوال كثيرة، واضطربت أقوال العلماء في حكمه، وسيذكر المؤلف هنا تعريفين.

والتقليد : قبول قول القائل بلا حجة

ش

هذا أحد التعاريف للتقليد، وهو أن تقبل قول المتكلم بلا حجة ولا برهان على صحة قوله هذا، بل لمجرد أنه قاله. ومفهوم المخالفة من ذلك، أنك لو عرفت الحجة في قوله لم يكن تقليداً.

به إلا بعداً عن الحق، وإلا فعقيدة المسلمين واضحة سهلة، توافرت على صحتها وصدقها الأدلة الشرعية النقلية والعقلية.

والمقصود هنا: أن المسائل الاعتقادية العلمية لا يجوز أن يقال فيها إن كل مجتهد مصيب؛ لأنه يلزم من ذلك لوازم فاسدة، وهو أن نحكم بصواب أهل الضلال من اليهود والنصارى والمجوس، فيما ذهبوا إليه من مخالفة دين الله، والإشراك به، فالمصيب في هذه المسائل واحد، وهو من وافق الحق، وقام على صفة قوله الأدلة الشرعية من النقل والعقل. ولا يلزم من الخطأ في الأصول التأثيم -على الصحيح-، بل قد يكون المجتهد في الأصول معذوراً، إذا بذل جهده، واستفرغ وسعه في معرفة المسألة. ولهذه الجملة تفاصيل، وليس هذا موضع بسطها.

أن يكون غير كامل
الآلة في الاجتهاد،
أو لم يبذل وسعه
في معرفة الحكم



أن يكون كامل الآلة في الاجتهاد،
وبذل وسعه في معرفة الحكم

أن يكون الاجتهاد
في الأصول

أن يكون الاجتهاد
في الفروع

مخطئ
مطلقاً

مخطئ

مصيب

مصيب

مصيب

له أجران

أو مخطئ

له أجر واحد

هذا ما تيسر التعليق عليه من متن الورقات، أسأل الله أن ينفع به، كما نفع
بأصله، وأن يجعله خالصاً لوجهه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله.